زواج ومنازعات الأجانب

يُعد زواج الأجانب وتوثيق عقود الزواج المختلط في مصر من أبرز القضايا القانونية الدقيقة التي تتطلب خبرة متخصصة وفهمًا شاملًا للمنظومة التشريعية المحلية والدولية ذات الصلة.
وفي هذا الإطار، يتولى مكتب الدكتور مصطفى الروبي – محامون ومستشارون قانونيون تنفيذ كافة إجراءات توثيق عقود زواج الأجانب في مصر بكفاءة واحتراف، مع الحرص الكامل على استيفاء جميع المتطلبات القانونية والتوثيقية بدقة وفي أسرع وقت ممكن.

خدمات المكتب في زواج الأجانب وتوثيق الزواج المختلط:

- إعداد وتوثيق جميع المستندات القانونية اللازمة لإتمام الزواج بين مصري وأجنبي
- تقديم الاستشارات القانونية المتخصصة بشأن شروط زواج الأجانب في مصر ومتطلبات الجهات الرسمية
- استخراج الموافقات الأمنية والموافقات الحكومية المطلوبة
- توثيق عقد الزواج في الشهر العقاري ومكتب زواج الأجانب بوزارة العدل المصرية
- التنسيق مع السفارات والقنصليات الأجنبية داخل مصر لإتمام مراحل التوثيق الدولي

إثبات العلاقة الزوجية أمام محكمة الأسرة:

في الحالات التي يكون فيها الزواج غير موثق بشكل رسمي، أو تم بعقد عرفي، يقدم المكتب خدمات رفع دعاوى إثبات العلاقة الزوجية، خاصة إذا كان أحد الزوجين أجنبيًا. وتشمل الخدمة:

- رفع دعوى إثبات زواج أمام محكمة الأسرة المختصة
- تمثيل الزوجين شخصيًا أو عبر توكيل رسمي
- تجهيز وتقديم كافة المستندات الرسمية والأدلة الداعمة للدعوى
- متابعة القضية حتى صدور الحكم النهائي وتوثيق العلاقة رسميًا

إدارة منازعات الأحوال الشخصية للأسر الدولية والمختلطة:

يتخصص مكتبنا في إدارة قضايا الأحوال الشخصية التي تمس الأسرة، خاصة تلك التي تضم أطرافًا من جنسيات مختلفة، وتشمل النزاعات المتعلقة بـ:

- الطلاق الدولي والانفصال القانوني بين الزوجين
- النفقة الزوجية ونفقة الأطفال
- قضايا الحضانة والولاية التعليمية في حال وجود أطفال
- تقديم حلول قانونية تحترم الخصوصية الثقافية والبعد الدولي للعلاقات الأسرية
- تطبيق القانون المصري مع مراعاة الاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان